

الحوار

الناطقة باسم **حزب الحوار الوطني**

ص ٧/٦

الحديث بعيون عربية، إسرائيلية وغربية

ص ٣/٢

أحداث لبنان، الأحداث العربية والدولية

ص ٥/٤

نشاطات رئيس حزب الحوار الوطني، رسالة

ص ٣/٢

أحداث لبنان، الأحداث العربية والدولية

ص ٥/٤

نشاطات رئيس حزب الحوار الوطني، رسالة

ص ٣/٢

أحداث لبنان، الأحداث العربية والدولية

ص ٥/٤

من يصنع الوحدة الوطنية؟ هذا سؤال جوهري مطروح على أكثر من مستوى. فتجليات هذه الوحدة تأتي بأكثر من مناسبة وفي شكل عفوي ومن قبل الناس وسرعان ما تحولها الطبقة السياسية إلى نقيضها أي الانقسام الطائفي. لتفتره استبشرنا خيراً بالانقسام

ميشال عون

السياسي بين موالاة ومعارضة، واعتبرناه مؤشراً إيجابياً في الحياة السياسية اللبنانية. ولكن هذا الانقسام السياسي تحول فجأة إلى انقسام طائفي ذلك ان الانتخابات النيابية هي فرصة الطبقة السياسية لتجديد نفسها وهذا دليل على ان الموالاة والمعارضة تنتميان إلى نفس النسيج ولا فروقات جوهرية بين برامجها.. وتفسير هذا الأمر يتم من خلال ظاهرة خلط الأوراق الذي برز في شكل واسع وأدى إلى تصدعات فعلية في معسكري الموالاة والمعارضة والتي كان من نتيجتها هذه الحكومة بالذات التي تشكل جسر عبور إلى مرحلة جديدة محكومة بالطوائفية بل بالذهبية أيضاً خلافاً لتوقعات المتفائلين بدور للشباب والنساء بصناعة المستقبل كما أوحث ظاهراً بذلك تظاهرات ساحتي رياض الصلح والشهداء في أن معاً. والملفت للنظر ان هؤلاء الشباب والشابات أقصتهم الحسابات السياسية الطوائفية عن المشاركة في صنع القرار وفي اختيار ممثليهم إلى البرلمان. فالغرب في الأمر ان إقصاء من هم بين سن الثامنة عشرة والعشرين عن المشاركة في الانتخابات وهم صناع «الانتفاضتين» في «رياض الصلح» وفي «ساحة الشهداء» ان إقصاءهم هو لفرض واحد وهو الحؤول دون إمكانية التغيير وفي الوقت نفسه إقحام هؤلاء في ماكينة الاصطفافات الطوائفية والميليشاوية.

إذن «وهم التغيير» عبر الانتخابات ووفقاً للقوانين الانتخابية الحالية وسن الانتخاب واستبعاد قاعدة النسبية.. إذن وهم التغيير هذا يفترض مراجعة واسعة بحيث يجوز التساؤل هل المشاركة بالانتخابات هي ضرورية وفقاً لشروط الطبقة السياسية أم ينبغي أولاً نسف هذه الشروط واستبدالها؟

في كل الأحوال قد تكون مناسبة الانتخابات فرصة لتعريف الناخبين على حقوقهم وعلى ضرورة التغيير وعلى «التحريض» لتغيير الوضع الانتخابي الحالي. فقانون العام ٢٠٠٠ سلب إمكانية «قاعدة النسبية» التي كان يمكن أن توفر الظروف لتحقيق هدفين أساسيين: الهدف الأول عدالة التمثيل بحيث تتاح إمكانية المشاركة لكل القوى السياسية الفاعلة مع استبعاد «المحادل والبوسطات». والهدف الثاني خلق المناخات أمام ولادة أحزاب سياسية غير طائفية. ومثل هذا الأمر يفترض إشاعة ثقافة انتخابية. ولذا فإن القوى السياسية التي تهيء نفسها للتغيير عليها نشر مثل هذه الثقافة عبر التأكيد على ان سن الاقتراع هو ١٨ سنة وعلى ان قاعدة النسبية هي المدخل للخروج على الأمد الطويل من مأزق الطوائفية كما هي المدخل لتعزيز العلاقات بين اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ومناطقهم وميولهم السياسية.

ينبغي الاعتراف بأن انفتاح اللبنانيين على أنفسهم وتعزيز فكرة الدولة وإحياء مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وكذلك الإنماء المتوازن بين المناطق وتشجيع ولادة التجمعات والأحزاب السياسية غير الطائفية ونشر فكرة «الدولة المدنية». كل ذلك يمكن أن يشكل خشية الخلاص من مأزق الطوائفية التي هي مصدر الخلل الأساسي في تركيبة السلطة وفي التحضير لأجواء الحروب الأهلية التي ما زالت سمة من سمات «الكيان اللبناني» منذ القرن التاسع عشر كما انها كانت وما زالت جسر العبور إلى التدخل الخارجي بأوضاعنا الداخلية وحتى يرسم سياساتنا الخارجية.

أياً يكن الأمر تاملتنا من تجاربنا ان المواطنة الطوائفية هي مواطنة ناقصة وانه يستحيل أن تقوم قيامة الدولة مع غلبة طائفة ما أو عبر تقاسم وتحالف طائفتين.. وبالتالي فإن بناء مواطنة لبنانية هو المطلوب وبه الخلاص وهذا ما جعلناه هدفاً لنا وهدفاً للحوار مع الآخرين.

الحوار

حزب الحوار الوطني

ص ٧/٦

الحديث بعيون عربية، إسرائيلية وغربية

ص ٣/٢

أحداث لبنان، الأحداث العربية والدولية

ص ٥/٤

نشاطات رئيس حزب الحوار الوطني، رسالة

ص ٣/٢

أحداث لبنان، الأحداث العربية والدولية

ص ٥/٤

نشاطات رئيس حزب الحوار الوطني، رسالة

ص ٣/٢

أحداث لبنان، الأحداث العربية والدولية

ص ٥/٤

سيطرت على المشهد اللبناني هذا الأسبوع تداعيات جلسة اللجان النيابية المشتركة التي كرسّت حتى الآن اعتماد قانون العام ٢٠٠٠ في الانتخابات النيابية التي تبدأ في ٢٩ أيار الحالي. فالتطورات الداخلية على خلفية الانتخابات النيابية أظهرت إلى السطح الخلافات المتعددة الرؤوس والطوائف والوجهات ومن خارج توليفة «معارضة وموالاة» حول قانون الانتخاب والاتفاق الذي تم على قانون العام ٢٠٠٠. وأجمع المراقبون على انه كان قد تم التوافق في الكواليس بين أطراف من الموالاة والمعارضة أبرزها: حزب الله، حركة أمل، الحزب التقدمي الاشتراكي، و«تيار المستقبل». هذا الاتفاق الذي يعكس «صدي» للتسوية الإقليمية الدولية التي تحددت أطرافها في شكل أساسي على

الشكل الآتي: فرنسا، السعودية، إيران وبغطاء أميركي وقبول سوري من بعيد، قد يجر أيضاً إذ لم يكن أكيداً «تنسيقاً انتخابياً» يحكم أطراف «الاتفاق المحلي» مع تباينات ما زالت تتأرجح تبعاً للمصالح الانتخابية الضيقة لمختلف الأفرقاء.. أو قد يؤدي إلى تأجيل الانتخابات.

فقد بدت الأمور هذا الأسبوع كأن «التسوية» التي قضت بمجيء الرئيس نجيب ميقاتي وحكومته شملت اتفاقاً غير معنن أو تقاطع مواقف بين بعض نواب الموالاة وبعض نواب المعارضة على هذا المخرج الذي تم تحت شكل «الفوضى المنظمة»، وباستثناء وضع منطقتي جزين في الجنوب وبشري في الشمال التي قد يصار إلى ترتيب أوضاعها في الواضع «المحادل» فإن الغالبية في ما كان يسمى «موالاة» و«معارضة» - وإن أكثر الجميع من التصريجات - «غير منزعة»، من إجراء انتخابات على أساس قانون العام ٢٠٠٠، الذي سماه العماد ميشال عون «قانون غازي كتعمان».

لكن الذي ظهر جلياً خلال هذا الأسبوع هو مناخ التجييش الطائفي الذي نشأ إليه من قبل حكومة عمر كرامي الذي يعتمد القضاء أساساً لإجراء

بعد التباين بين قوى المعارضة حول اعتماد قانون الـ٢٠٠٠ للانتخابات النيابية، فقد شهدنا حملات من بعض القوى المسيحية ضد النائب وليد جنبلاط واتهامه بالتخلي عن خلفائه المسيحيين، وهو ما استدعى جولة من جنبلاط شملت البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير والسيدة ستريدا سمير ججعج والرئيس السابق أمين الجميل، شرح بعدها للرأي العام أسباب اعتماد الحل الوسط في قانون الانتخاب، كما ان كتلتى جنبلاط و«قرار بيروت» برئاسة سعد الدين الحريري بدأتا تشعران بإحراج جيال القوى الأخرى في المعارضة المتمثلة بلقاء «قرنة شهبان» والبطريرك الماروني بسبب موافقتهمالعملم بقانون الـ ٢٠٠٠ بين أطراف المعارضة فضك الحزب التقدمي على «قانون العام ٢٠٠٠ بعدما كانتا أيدتا القضاء دائرة انتخابية، وهذا مالاشرaki «خيمته» ولحقه «تيار المستقبل»، لكن الملاحظة الأقوى هي ان غالبية المشاركين من الشباب في تظاهرات الأطراف اللبنانية الذين كانت هسر الاتصال الذي أجراه سعد الحريري بصفير أثناء وجوده في فرنسا، وهذا ما هسر لاحقاً الائتام مجدداً بين أطراف المعارضة في تحرك مشترك للإفراج عن الدكتور سمير ججعج، بعد أن كان مجمل الأفرقاء قد «إفرنقموا» بعد جلسة اللجان النيابية المشتركة، و«نسوا» قضية «الحكيم».

وهذا إن دل على شيء فهو يعني ان «المصالح الانتخابية» باتت سيدة الموقف، كما يعني في ما يعنيه انه لم يعد التصنيف في مكانه على قاعدة الموالاة والمعارضة المعروفة. ذلك ان هذه الانتخابات ستعيد إنتاج الطبقة السياسية مع أدوار معينة لكل من الرئيس نبيه بري والسيد حسن نصر الله والنائب وليد جنبلاط ونجل الشهيد رفيق الحريري، سعد الدين الحريري. هذا على الصعيد الإسلامي، أما على الصعيد المسيحي فليس من الأكيد أن يكون تمثيل التيارين العوني والقواتي قوياً في البرلمان بحيث يكون ذلك انعكاساً لقوة الفعلية التي يمتلكانها في الشارع.

لكن وبالرغم من تسليم الجميع بالصفقة التي تمت، والتي كان عنوانها القبول بإجراء الانتخابات في موعدها الدستوري، مقابل القبول بالعودة إلى قانون الـ٢٠٠٠ أو ما بات يعرف بـ «قانون غازي كتعمان» بكل اللعل التي يحتويها، تكرر السؤال حول احتمال عقد جلسة تشريعية سريعة وبتيمية بين الأربعاء أو الخميس قبل انتهاء المهلة الدستورية الجديدة لدعوة الهيئات الناخية، لإعادة

إنتاج قانون انتخابي جديد، قد يكون على قاعدة القضاء، حسب ما تطالب المعارضة، ولا سيما المسيحية منها، خصوصاً ان تطورات طرأت من شأنها أن تعدل هذه المعادلة، أو توجه الانتخابات نحو التأجيل في ظل الرفض المسيحي



الجمعة ٦/٥/٢٠٠٥ رقم العدد ٣٢

المشهد اللبناني

ميشال عون

لقانون الـ٢٠٠٠، فريثس الجمهورية العماد إميل لحود مارس حقه الدستوري حسب اتفاق الطائف، وتحديدأ من خلال البند ١٠ من المادة ٥٢، ووجه قبل يوم من انتهاء المهلة الدستورية لدعوة الهيئات الانتخابية، رسالة إلى المجلس النيابي عبر رئيسه نبيه بري طلب بموجبها «إجراء انتخابات نيابية في مواعيدها الدستورية، في ظل قانون يؤمن أفضل تعبير عن إرادة الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة». الأمر الذي جعل وضعية قانون الانتخاب النافذ، أي قانون العام ٢٠٠٠ أمام واحد من احتمالين الأول: أن يوجه الرئيس بري الذي بات ملزماً بتوجيه دعوة إلى المجلس النيابي إلى الاجتماع لمناقشة رسالة الرئيس لحود، وفي الإمكان أن تتحول الجلسة إلى تشريعية لمناقشة مشروع القانون المحال إلى مجلس النواب من الحكومة السابقة الذي يعتمد القضاء كدائرة انتخابية، إلا أن المجلس غير ملزم بالنتائج التي طلبها رئيس الجمهورية في رسالته حتى لا يكون هناك اعتداء على مبدأ فصل السلطات. والثاني: أن يؤخر الرئيس لحود توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، بالرغم من ان مهلة صدور المرسوم تنتهي في ٦ أيار الحالي، وهذا يعني ان القانون الذي وافق عليه المجلس مؤخراً بتمديد المهل وولاية المجلس، يصبح غير نافذ، فتصبح البلاد بتأريخ ٢٠ حزيران المقبل في فراغ دستوري.

وبات واقعياً التساؤل عن مصير الانتخابات في حال لم تلق رسالة رئيس الجمهورية تجاوباً من رئيس المجلس أولاً ثم من المجلس نفسه ثانياً، وهل يكون الأمر مجرد تسجيل موقف فقط، أم يعمد رئيس الجمهورية إميل لحود إلى عدم توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة ضمن المهلة التي تنتهي في ٦ أيار المقبل، من أجل الضغط على مجلس النواب لمناقشة مشروع القانون المحال المقبل، من قبل حكومة عمر كرامي الذي يعتمد القضاء أساساً لإجراء

الانتخابات. في أي حال، ما فعله الرئيس لحود بنظر المراقبين هو إلقاء «كرة النار» إلى مجلس النواب وتحميل هذا المجلس ورئيسه المسؤولية إزاء القانون النافذ حالياً، والذي يعتبره بأنه يزيد الأمور تعاقماً في البلاد. لكن ثمة انطباع أيضاً في بكركي بأن «لقاء قرنة شهبان» أو المعارضة المسيحية ككل لم تحسن التصرف حيال التطورات ولا سيما المتعلقة منها بقانون الانتخاب.

بقي ان ساحة الشهداء عكست هي أيضاً الخلافات التي أنتجتها «تسوية» المعارضة المتمثلة بلقاء «قرنة شهبان» والبطريرك الماروني بسبب موافقتهمالعملم بقانون الـ ٢٠٠٠ بين أطراف المعارضة فضك الحزب التقدمي على «قانون العام ٢٠٠٠ بعدما كانتا أيدتا القضاء دائرة انتخابية، وهذا مالاشرaki «خيمته» ولحقه «تيار المستقبل»، لكن الملاحظة الأقوى هي ان غالبية المشاركين من الشباب في تظاهرات الأطراف اللبنانية الذين كانت أعمارهم بين ١٨ و٢٠ سنة لا يجوز لهم المشاركة في الانتخابات. ومعنى هذا الأمر استثناء هؤلاء الشباب من أن يصنعوا مستقبلهم وجعلهم بالتالي ضحية لطبقة سياسية فاسدة ومفسدة بغالبيتها ومستعدة لنقل البنديقية من كنف إلى كنف وبسرعة فتاجن كل الحسابات إذ لا أحد يحاسب حتى على الماضي القريب فكيف على ماضي الميليشيات والحلم بالعودة إلى حدود «دويلات الواقع».

وبقي أيضاً أن الانتخابات التي هي مناسبة لإحداث التغيير نحو الأفضل وهو يجب أن يكون تغييراً سياسياً للتركيبه القائمة وإجراء إصلاح إداري لدولة صادرتها المحاصصات، لكن إجرائها على أساس القانون الانتخابي للعام ٢٠٠٠ لا يعيد إلا إنتاج العنسيه: مجالل انتخابية تلقي الآخرين عبر تحالفات ومحاصصات طائفية. هذه حقيقة ما ستسفر عنه هذه الانتخابات. وبالتالي بات من المرجح أن يكون البرلمان اللبناني القادم أسير الكتل الكبيرة والمكينات الانتخابية الطوائفية أو المالية وعلى قاعدة التقاسم سواء جرت الانتخابات برقابة دولية أو خارجها. بل لعل الرقابة الدولية كأنها ترمي إلى صفقات انتخابية محضرة سلفاً تحت عنوان إنجاح التسوية الفرنسية - السعودية - الإيرانية.

آن الأوان لحركة تغيير فعلية ولحوار حقيقي بين اللبنانيين.. ولتكن صناعة ذلك خارج البرلمان.

نشاطات

نشاطات رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي في أسبوع

هذا وقد تم تخريج ١٢٠٠ متدرب باتوا جاهزين للدخول في سوق العمل في الاختصاصات التالية:

- تجميل وتزيين.
- كمبيوتر.
- لغات وسكربتريا.
- حرف وفتون.

ومع هذه الدفعة تكون مؤسسة مخزومي قد خرجت خمسين ألف متدرب مع اقتراب العيد الثامن لولادة المؤسسة.

حزب الحوار الوطني

تركزت مواقف رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي هذا الأسبوع على خلفية حصول الحكومة على الثقة على بيانها الوزاري. فأخذ على البيان الوزاري غموضه في تحديد صيغة القانون الانتخابي، في حين يتم الإصرار على إجراء الانتخابات في موعدها، وأكد ان القرار بخوضه المعركة الانتخابية يتوقف على صيغة قانون الانتخاب. كما أعرب عن رفضه الكامل للعودة إلى قانون الـ٢٠٠٠، وكرر دعواته إلى ضرورة تغليب لغة الحوار والحكمة والتعقل من أجل إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة، واعتبر ان الديمقراطية وسيلة للتعبير عن الآراء ووجهات النظر. وطالب بإيلاء المواطن أهمية كبرى والسهر على أمنه وطمأنينته، ورأى مخزومي ان ما يجمع بين قوى المعارضة والموالاة مصالح انتخابية لا أكثر ولا أقل، مشدداً على ضرورة العمل اليوم على تجمع سياسي يطلق برنامجاً سياسياً واقتصادياً إصلاحياً للمرحلة المقبلة.

في تخريج متدربي «مؤسسة مخزومي»



شدد رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي على ضرورة الحوار وصولاً للتوافق الداخلي تحت سقف الثوابت التي كرسها اتفاق الطائف.

كلام المهندس مخزومي، جاء خلال حفل أقامته «مؤسسة مخزومي» لتخريج متدرييها في مراكزها الأربعة المنتشرة في بيروت.

وقال المهندس مخزومي في كلمته، ان الانسحاب السوري بات ورائنا، معتبراً ان هناك حاجة إلى قفاهم سوري. لبيثاني متبادل لمصلحة البلدين فضلاً عن ضرورة التنسيق في السياسة الخارجية تجاه قضايا النزاع في المنطقة ضمن إستقلال وسيادة كل من البلدين.

ورأى مخزومي ان مهمة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي صعبة نظراً للتعقيدات والاستحقاقات العديدة التي تواجه الحكومة، وأعرب عن أمله في أن تحقق الحكومة الجديدة تطلعات اللبنانيين في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها البلد. مشدداً على ضرورة أن يخرج قانون الانتخاب بصيغته النهائية بشكل مقبول ويضمن قدر الاستطاع التمثيل الصحيح لمختلف أطراف المجتمع اللبناني، ويشكل عامل استقرار للبلاد، لافتاً في هذا السياق إلى ان مسألة الانتخابات هي مسألة لبنانية داعياً إلى بقائها بعيدة عن التدخلات الدولية الخارجية.

وأكد مخزومي، ان سلاح المقاومة هو مسألة داخلية، مكرراً أهمية الحفاظ على المقاومة لأنها تمثل قوة لبنان الحقيقية لمنع التوطنين، وحالة الردع الوحيدة في مواجهة التهديدات الإسرائيلية المتواصلة ضد لبنان.

وإذ رحب مخزومي بعودة العمام ميشال عون إلى لبنان، طالب الحكومة الجديدة العمل جدياً على إغلاق صفحة الحرب الأهلية نهائياً من إطلاق الدكتور سمير جعجع إلى إنهاء ملف المهجرين تحقيقاً للمصالحة الوطنية الحقيقية.

وأشار إلى ان المطلوب من رئيس الجمهورية العمام إميل لحود العمل على إعادة خلق التوازن على الساحة السياسية وأن يعد يدو للمجلس النيابي والحكومة، ويعلق آمالاً أكبر على عودة الجنرال ميشال عون لما ستضيفه من مصداقية على التحالفات في الداخل، متوقفاً عند أهمية الحوار والتواصل بين التيار الوطني الحر وحزب الله.

وأخذ مخزومي على البيان الوزاري للحكومة غموضه في تحديد صيغة القانون الانتخابي الذي سيتبع، في حين يتم الإصرار على إجراء الانتخابات في موعدها، موضحاً ان القرار بخوضه المعركة الانتخابية يتوقف على صيغة قانون الانتخاب، ومعرباً عن رفضه الكامل للعودة إلى قانون الـ٢٠٠٠.

س - أين موقع حزب الحوار الوطني من التطورات الجارية على الساحة اللبنانية؟

- مخزومي: نتمنى للرئيس نجيب ميقاتي الخير لأنها المرة الأولى التي تمحض فيها حكومة بالثقة وتقال ١١٠ أصوات، مما يبرهن عن وجود نية جديدة لدى الموالاة والمعارضة، وهنا مأخذي على الطرفين لأن أحداً منها لم يتمكن من طرح برنامج سياسي كامل لمرحلة ما بعد السيطرة على السلطة. ما نراه ان الموالاة تريد الحفاظ على موقعها والمعارضة تريد الوصول، والاثنان معاً استفاد من الوجود السوري خلال ١٥ سنة، وسوريا التي وضعتها في المواقع الأساسية، وبالتالي الرجوع عن الخطأ كما تقول المعارضة فضيلة، لكن نحن كمواطنين لا ننسى الوضع السياسي الهش الذي نعيشه، مع ٤٠ مليار دولار كدين عام، و٢٥٠ ألف عاطل عن العمل و٣٥٠ ألف مهاجر خلال ١٢ سنة. لكن وبما ان الرئيس ميقاتي استطاع تجميع الثقة من الموالاة والمعارضة «المستحدثين»، فإن البرنامج الذي طرحه جريء جداً وينفذ ما هو مطلوب منه، إذ لا يمكن رفض لجنة التحقيق لأن من مصلحةنا معرفة من قتل الرئيس رفيق الحريري، إلا أنه لا يجوز أن ننسى الشهداء الماضيين ومعرفة من قتل

رسالة

رسالة حزب الحوار الوطني

رسالة حزب الحوار الوطني

رسالة حزب الحوار الوطني

رسالة حزب الحوار الوطني

وبالنسبة لإقالة الأجهزة الأمنية، اعتبر انها خطوة في الاتجاه الصحيح لأن نظامنا تحول بعد الطائف من نظام سياسي ديمقراطي إلى نظام أمني مخابراتي.

وكنا نتمنى أن لا تجري مناقشات سياسية على الطوائف والمراكز من مفهومية الطائفية لا من مفهومية الكفاءةات في المرحلة المقبلة، لكن ماذا نعمل إذا كان زعمائنا السياسيون الطائفيون المسكون بمراكزهم يحاولون التذرع بحفاظهم على مكاسب الطائفة للوصول إلى السلطة.

وفي ما يتعلق بقانون الانتخاب، كنت أتمنى لو ان الحكومة في بيانها الوزاري كانت أوضح.. فهل يعقل أن تال حكومة ١١٠ أصوات ولا يؤخذ برأيها في التمديد للمجلس النيابي؟ كما انه لا يجوز أن تدعو الحكومة الهيئات الناخبة على هذا البلد، فالخبارات السورية فرضت عام ٢٠٠٠ قانون انتخاب مفصلاً على مصلحة ٣ أشخاص وما زلنا ندفع ثمن ذلك، فهل يعقل إعادة طرح موضوع المؤامرة اليوم لاختزال البلد من جديد في نفس الوجود؟ وأنا لا أستغرب، إذا ما طرح قانون العام ٢٠٠٠ مقاطعة مسيحية وإسلامية، فندما دعمنا الحكومة في صيغة القضاء لأنه كان مطلباً للبطريرك مار نصر الله بطرس صفير والمعارضة المسيحية، إذ كان الناخب المسلم وفق قانون ٢٠٠٠ يقرر من سينجح من المرشحين المسيحيين فهل نكرر خطأ الماضي؟

س - كنتم تنتقدون المعارضة في الفترة السابقة، وتكررون الدعوة إلى الحوار، مع أي حوار تتحدثون ومن سحاوور من؟

- مخزومي: كنا معارضة لغاية أيلول ٢٠٠٤، وصدك كل هذه العهود الماضية منذ العام ١٩٩٢، فهذه المعارضة المستحدثة التي استغلت ١٤ شباط تتطلع إلى

مصالح انتخابية فقط، وحتى العمام عون قال بطريقة ما ان هذه المعارضة المستحدثة تفقدت لبرنامج سياسي، وهو يشير دوماً إلى انه يعتبر نفسه معارضاً فعلياً إذ لم يستفد من الوجود السياسي ولم يدخل أي بازارات سياسية... واليوم، اعتقد يجب العمل على تخطي تسميتي الموالاة والمعارضة، والعمل على تجمع سياسي نستطيع من خلاله بناء برنامج سياسي واقتصادي للمرحلة المقبلة.

س - خلال السنوات الماضية عارضتم سياسة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، اليوم وبعد اختيار سعد خليفة له، كيف ستعاطون معه في المرحلة المقبلة؟

- مخزومي: كنا ضد سياسة الرئيس الحريري وليس ضد شخصه، ولليوم لم نسعم أي برنامج سياسي يطرحه سعد الدين، سوى انه سيتابع مشوار الشهيد، ونحن كان لدينا مشكلة مع سياسة الشهيد، فإذا أراد متابعتها لننتقل من ٤٠ مليار دولار إلى ٦٠ مليار دولار سيكون لنا موقف، أما إذا أراد أن يطرح برنامجاً سياسياً بناء لمستقبل بيروت ونصوره لمستقبل لبنان، فنحن مستعدون لد اليد له فما يعيننا بالنتيجة لبنان وليس الموقع.

س - لماذا يفرّغ فؤاد مخزومي متفرداً وكيف تصف علاقتك بالرموز البيروتية؛ سليم الحص، تمام سلام ونجاح واكيم؟

- مخزومي: نحن نكن لهم كل الاحترام، ونعبرهم مرجعيات أساسية في البلد، لكن نجد ان خطهم وخطابهم السياسي لم يتجدد مع التطورات الراهنة، وإذا لم يحصل التجدد يجب اعتبارهم أنهم خدموا البلد في مرحلة وتكريهم، شأنهم شأن كل الكبار.



رسالة

رسالة حزب الحوار الوطني



حزب الحوار الوطني

رسالة حزب الحوار الوطني

٤ - محاربة الفساد المستشري في الإدارات العامة، وإعادة النظر، وإنهاء كل الأطر المؤسساتية التي حققت غاياتها، وخاصة تلك التي مثلت باياً وأسعاً لهدر المال وسرقتها بالأصالة أو الوكالة، ولهذا فإننا نقترح حلولاً لتخفيف الدين العام وتخفيف الحركة الاقتصادية.

٥ - إصدار قانون انتخابات عادل وعصري يضمن التمثيل الصحيح ويشكل مدخلاً عملياً لحوار فعال ومجد. ونحن نرى ان تحقيق التمثيل المشهود يفرض اعتماد نظام اقتراع نسبي يحترم مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحين والمكرس في اتفاق الطائف، ونرى إمكانية تقسيم لبنان إلى حوالي أربعة عشرة دائرة انتخابية شبه متساوية من حيث عدد الناخبين والمنتخبين، ويعمل عن عدد المحافظات والأقضية. ونرى أفضلية لإجراء الانتخابات على مرحلتين أو على مستويي الدائرة والقضاء لضمان صحة التمثيل.

ان اعتماد التوصيات التي تقدم ذكرها حول قانون الانتخاب، يمهد الدرب لاختيار مجلس نيابي منبثق من إرادة شعبية ويعبر عنها، ويكون بمقدوره إقامة دولة القانون والمؤسسات التي نصبو كلنا إلى إقامتها، دولة تحترم حقوق المواطنين وتمتاز المساواة فيما بينهم، ومن البيديهي ان هذا لا يمكن أن يتحقق في ظل دولة تختصرها «مجادل» متعددة أنتجت نظاماً انتخابياً غير عادل ومتساو، يختصر الوطن والتمثيل النيابي بقلة مهيمنة لا تمثل حاجات الشعب الحقيقية.

عزيزي المواطن،

ان «حزب الحوار الوطني» لن يألو جهداً للإسهام في تحقيق هذه الأهداف بشكل نشط وفاعل.

رسالة حزب الحوار الوطني

المهندس فؤاد مخزومي رئيس حزب الحوار الوطني

لهذا كنا، وكان «حزب الحوار الوطني»

منذ اتفاق الطائف، لم تعمل الحكومات المتعاقبة وهيئات المجتمع المدني على اختلافها وكثرة عددها، على فتح باب حوار جدي ومسؤول وممتد . عمودياً وأفقياً . من أجل تطبيق بنوده وتعميم خلفية وموجب كل بند من بنوده، وصولاً إلى حل ناجح للمسائل المصيرية كافة، وفي مقدمتها إعادة بناء مؤسسات الدولة والمجتمع بما يضمن حياة سياسية حية وخلافة، ويبني علاقة سوية مع سوريا بالاستناد إلى ما حدده الطائف وإلى التأسيس الحقيقي لمفاهيم الجوار والأخوة والتاريخ. وهذا يتطلب العديد من الخطوات والمشاريع، الفورية والأنية والمتوسطة والبعيدة، من أهمها:

١- إقفال ملفات الحرب بشكل كامل، وخاصة استكمال العفو العام بعفو عام عن السجناء السياسيين جميعاً، وإزالة كامل الموقفات أمام عودة المبعدين منهم الذين أظهروا استعدادهم للعمل تحت سقف الدستور واحترام القوانين، واستكمال عودة المهجرين وإقفال ملفهم بشكل ناجز ومرض.

٢ - إيجاد آليات وأطر تحقيق وتثبيت المساواة والعدالة بين مختلف مكونات هذه الطوائف والمجتمع، من خلال ورشة عمل حقيقية تستحضر تجاربنا والتجارب المماثلة والمتقاربة لدى الشعوب الأخرى، وإرساؤها على اسس قانونية محصنة تزيل الغبن وتستيق حدوثه.

٣ - ان الطائفية والمذهبية، بالمعنى السياسي، تسخران من قبل غالبية الزعامات خدمة لمصالحها الخاصة، وما زالتا تهيمنان على الفكر السياسي السائد. ونحن مؤمنون بأن التعددية الدينية هي مصدر غنى، ولا بد للطوائف والمذاهب من لعب دور إيجابي في الحياة العامة، إلا أننا وفي نفس الوقت نرى أن الطائفية تسيء إلى الدور الحقيقي للطوائف. كما تسيء المذهبية السياسية إلى الدور الحقيقي للمذاهب. لهذا، نحن نهدف إلى إلغاء الطائفية السياسية تطبيقاً لميثاق الطائف من خلال انصهار جميع اللبنانيين في مفهوم جامع للمواطنة يحول، دون سوء توظيف الزعامات التقليدية للطائفة والمذهب.

الوطن دائماً خسران

صار وقت الحوار

حزب الحوار الوطني

كيف تمارس مواطنتك

التصويت وفق آلية تطبيق النظام النسبي

التصويت بتعريفه هو الآلية التي يتقدم من خلالها الناخب من صناديق الاقتراع ويضع الورقة التي بموجبها يمارس خياره الديمقراطي بالانتخاب، وفي إطار نظام التمثيل النسبي، فإن الناخب لا يقترح مرشح بل يقترح لللائحة. وهذه اللائحة هي لائحة مغلقة، بحيث لا يحق للناخب أن يفاضل بين أسماء المرشحين، أو يشطب أحدهم أو بعضهم. كما لا يحق له إضافة أسماء من لوائح أخرى إلى اللائحة التي يختارها. فخيار الناخب محصور بالمفاضلة بين اللوائح المتنافسة وليس بين المرشحين المنتمين إلى هذه اللوائح كما هو الحال في ظل نظام الاقتراع الأكثرّي.

وتتماز هذه الطريقة من التصويت بالبساطة والسهولة، بحيث أن على الناخب أن يختار لائحة من اللوائح المتنافسة،

وعلى هذه اللائحة يضع إشارة أمام اسم واحد هو اسم مرشحه المفضل.

ويكون لكل لائحة من اللوائح المتنافسة لون محدد يميزها عن بقية اللوائح. بهذه الطريقة من الاقتراع تتال اللائحة صوت الناخب الذي اقترح لها، وينال المرشح المفضل صوتاً. وهنا نشير إلى ان الناخب يستطيع أن لا يختار أي مرشح مفضل، ويكتفي بالتصويت لللائحة التي اختارها، ولكنه لا يستطيع أن يصوت لأكثر من مرشح واحد ضمن ذات اللائحة. بحيث إذا اختار أكثر من مرشح واحد كمرشح مفضل ضمن اللائحة، سيؤدي إلى عدم الاعتداد بهذا التصويت للمرشح المفضل وأما منح الناخب حق التصويت الإضافي لمرشح مفضل فيعود لأسباب عدة أبرزها انه يساعد على ترتيب أسماء المرشحين ضمن اللائحة الواحدة، ذلك انه لا يمكن ترك مسألة ترتيب الأسماء داخل اللائحة من الأعلى إلى الأدنى، لإرادة واضعي هذه اللوائح فقط، لأن ذلك سيؤدي إلى صعوبة تركيب لائحة مكتملة باعتبار ان أحداً لن يرضى أن يكون في آخر اللائحة مع ما يترتب على ذلك من حتمية رسوبه في الانتخاب، لأنه في النظام النسبي يستحيل أن تحصد لائحة ما كل المقاعد. وتلافياً لهذه الثغرة الكبيرة التي تعيق تركيب لوائح مكتملة، كان منح الناخب حق المفاضلة بين المرشحين من أجل أن ترتّب أسماء المرشحين في هذه اللوائح وفقاً لما ناله كل مرشح من أصوات.

علماً ان نظام الصوت التفضيلي يساعد على منع الإسقاطات الفوقية للمرشحين، أو ما نسميه فرض مرشح على ناخبين وهم لا يريدونه، أو ليس له أي شعبية تؤهله للفوز بالمقعد الذي ترشح عنه. أو فرض مرشح على لائحة لضمان نجاحه، خاصةً فيما إذا كان في هذه اللائحة مرشحين يملكون قوة انتخابية تؤهلهم ليكونوا رافعة لغيرهم. لذلك كان الصوت التفضيلي أو الترجيحي مانعاً لهذه الإسقاطات وتحقق في طله مقولة «فوز الناخب بأصواته وليس بأصوات اللائحة لتي ينتمي إليها». فالمرشح الذي لا يملك القاعدة الشعبية، سيكون تصنيفه في آخر اللائحة التي ينتمي إليها وبالتالي لن يكون له أي أمل بالفوز بالمقعد الذي ترشح عنه.

مركز بيروت للأبحاث والمعلومات

مؤسسة مخزومي
MAKHZOUMI FOUNDATION
مخزومي
مراكز التدريب
دورات شفه محاسبية، مدتها شهرين ونصف لغات: كمبريو، نيجل و إيسن، حرف و فون ٤٨,٠٠٠ شهادة ساهمت في تطور حاملها
قروض صغيرة
للدولة أو توسيع مشاريع التاجمة طصرة ٣٠٠٠ عائلة تحسن وضعها الاقتصادي
التوعية
مؤشرات، ورش عمل، ندوات، نشاطات للأولاد، برنامج توجيه مهني لطلاب المدارس ٨٠٠٠ مواطن لبناني استفادوا من هذا البرنامج (اطفال، سيدات، شباب)
بيئة / زراعة
تنمية ريفية، نشاطات زراعية، إعادة تدوير الورق، مهارات تغذية محابية افاده ٣٠٠٠ مواطن(مزارعون، طلاب، سيدات) و١٥٠ موقع (بلديات، جمعيات، مناطق، مدارس)
الرعاية الصحية
بطاقة صحة محابية بتولك الحصول على تفضيحات طية وبطاقة إستشفاء، ١٤,٠٠٠ عائلة إستفادت من خدمات البطاقة الصحية
جائزة لبنان للإبداع
جائزة سنوية تفصح لصاحبين لبنانيين قس شتى حقول اللق و الإبداع
بالإضافة إلى نادي رياضي ومكتبة عامة للأطفال
الإدارة : ٠٦٩٩٢١٨ / ٨٦٥٧٥٩ / ٨٦٠٩٤٠
الإدارة العامة : ٠١٨٠٦٦٠٧ / ٨٠٠٤٠١ / ٨٠١٩٦٧
مركز الزراعة : ٠١١٦٦٠٨٩٠ / ٤ / ٢ / ١٤
مركز التدريب : ٠١١٦٦٥٧٤ / ٤٥٥٥٧٥
مركز رأس النبع : ٠١١٦٦٤٣٣ / ٤
مركز طريق الجند : ٠١١٨٧٧٣٦ / ٧
قريباً في صيدا وطرابلس
بريد إلكتروني : info@makhzoumi.com
موقع على الإنترنت : www.makhzoumi-foundation.org



قالوا

« الديمقراطية في لبنان وهم والممارسة إن كان فيها شيء من الديمقراطية فهي ديمقراطية الوحي من الخارج»
الرئيس سليم الحص
«لنتمسك باتفاق الطائف وعروية لبنان كي لا يجرفنا التحويل نحو المجهول الذي يحضر في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير»
النائب وليد جنبلاط
«لا بد من إيلاء المواطن أهمية كبرى والسهل على أمنه وطمأنينته»
رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي
«أميركا تعمل على إزالة كل عوامل الاستقرار لفرض سيطرتها»
الرئيس الإيراني محمد خاتمي
«لا يحق لأحد أن يجرمنا حقنا في تخصيص اليورانيوم الذي يعتبر الوقود الضروري لمفاعلتنا لإنتاج الطاقة»
وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي
«ان أكثر السلاح الذي يباع في الشرق الأوسط مصدره الولايات المتحدة وليس روسيا»
الرئيس الروسي فلاديمير بوتين
«الانسحاب من غزة لم يتحقق من خلال مهارات المفاوضين وإنما بسواعد الانتفاضة»
أمين سر حركة فتح مروان البرغوثي
«هل لبنان الجديد هو أن ننتهي من إدارة رستم غزالة في لبنان كي يديره السفيران الأميركي والفرنسي؟»
شارل أيوب في الديار
«لا يجوز تهريب قانون الانتخاب بطريقة تهريبية الحشيشة والسرقة»
العماد ميشال عون
«التصوص الأميركية عن لبنان تؤكد عدم وجود فارق بين عقل بوش المحدود وأفكار النخبة الأميركية حول ثورة الأرز التي تحولت إلى ثورة التبولة»
سامع نور الدين في السفير
«حذار من اشتعال حرب أهلية في العراق إذا لم يأخذ الدستور الجديد بالاعتبار مشاكل الستة»
مجلس العلاقات الخارجية الاميركي
«عروية لبنان تضررت مرتين: مرة حين صورت كأنها «صناعة سورية» وافدة ومرة حين خرجت سوريا من لبنان مثقنة بجراحها»
مطال سلمان في السفير
«ذهلت لانسحاب سوريا من لبنان».
وزيرة الخارجية الأميركية غوندايزا رايس

تصدر عن شركة الحوار ش.م.ل. مدير التحرير: أمنة القرى المدير المسؤول: ماجدة عازار

الإدارة و التحرير: بيروت – رأس النبع – شارع دونا ماريا – مبنى مرج الزهور

هاتف: ٠١ / ٦٣٧٠٠٠ فاكس: ٠١ / ٦٣١٢٨٢ بريد إلكتروني: press@alhiwar.com